14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

Email:14october@14october.com

www.14october.com

الخميس 30 يناير 2014م - العدد 15979

العراق يعلن مقتل عشرين مسلحا بمدينة (الرمادي)

بغداد / متابعات :

أعلنت وزارة الدفاع العراقية أن قواتها قتلت عددا ممن أسمتهم المسلحين المرتبطين بالقاعدة في اشتباكات بمدينة الرمادي بمحافظة الأنبار غربي العراق، في حين وصف وزير المالية المستقيل رافع العيساوي الموقف في الأنبار بالصعب جدا، وطالب الحكومة بتسوية الأزمة سلميا.

وقالت الوزارة إن القوات العسكرية قتلت عشرين مسلحا، ووزعت صورا لما قالت إنها قوات الجيش العراقي المنتشرة في مدينة الرمادي لملاحقة المسلحين.

وذكر المتحدث باسم الوزارة محمد العسكري أن تلك القوات استطاعت أن تحاصر القناصين المنتشرين في عدد من مناطق الرمادي وتجنبت الهجوم عليهم حفاظا على سلامة المواطنين، بحسب قوله.

وتتواصل المواجهات بين القوات العراقية ومسلحي العشائر بمحافظة الأنبار بعد مقتل 23 جنديا شرقي الفلوجة الليلة قبل الماضية في هجوم شنه مسلحو العشائر على سرية للجيش بمنطقة المدابغ في قضاء كرمة.

وفرضت قوات عراقية الاثنين حظر التجوال على مناطق بأحياء الضباط والجمهورية والملعب والطاش وشارع ستين والبوفراج في الرمادي.

ووفق مصادر أمنية، فإن الهدف من حظر التجوال هو تمكين الجيش من القيام بعملية عسكرية ضد مقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تقول السلطات إنهم يتخذون مواقع لهم بالمحافظة.

في الأثناء، قال وزير المالية المستقيل من الحكومة العراقية رافع العيساوي إن الموقف في محافظة الأنبار صعب جدا، وعلى الحكومة السماح لجهود الحل السلمي بوضع حد للأزمة هناك.

جاء ذلك خلال لقاء العيساوي مع مدير الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة إلى العراق مروان علي في محافظة أربيل بشمال العراق.

من جهته، قال مروان علي إنه تم الاتفاق مع قادة في المحافظات السنية على دعم العشائر في محاربة من وصفها بالجماعات المتطرفة، وطالب بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى النازحين.

وتسيطر مجالس عسكرية شكلتها العشائر على الفلوجة منذ نحو ثلاثة أسابيع، وعلى بعض أحياء الرمادي مركز محافظة الأنبار، منذ فض قوات الأمن اعتصاما مناهضا لرئيس الوزراء نوري المالكي بالرمادي.

ويواصل الجيش منذ ستة أيام قصف أحياء بالفلوجة بينها الشهداء والصناعي ونزال، ما اضطر غالبية السكان إلى النزوح عنها، كما تشهد مناطق شرق الرمادي ووسطها قصفا مماثلا.

وكانت منظمات دولية قد كشفت الأسبوع الماضي أن ما لا يقل عن 150 ألفا من سكان الفلوجة ومناطق أخرى بمحافظة الأنبار نزحوا عن بيوتهم جراء القصف.

وفي تطورات أمنية أخرى، قتل سبعة من عناصر قوات الأمن في هجومين منفصلين الثلاثاء في كركوك وبعقوبة شمال بغداد.

وقالت مصادر أمنية إن خمسة جنود وعنصرا للصحوة قتلوا وأصيب اثنان من الصحوة بجروح في هجوم مسلح استهدف نقطة تفتيش ناحية الجزيرة التابعة للمقدادية، الواقعة إلى الشرق من بعقوبة.

كما قتل أحد عناصر استخبارات الشرطة بالرصاص وسط كركوك، وقال مصدر طبي إن جثته تحمل آثار تعذيب.

■ جنود من الجيش العراقي في مدينة الرمادي

احتضار الديمقراطية!

› محمد الرميحي

قبل نحو قرن من الزمان، وقع رئيس الولايات المتحدة الأشهر وودرو ويلسون بيانا تاريخيا، هو إعلان دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، قال فيه: «من أجل أن يصبح العالم مكانا آمنا للديمقراطية». وقتها كان مفهوم الديمقراطية طفلا مدللا لدى الخاصة من النخب.

مضى مائة عام وما زال هذا المفهوم غامضا وملتبسا منذ ذلك الزمن، ما الديمقراطية؟ ليس هناك جواب شاف! لقد لبست الديمقراطية الغربية أكثر من قناع مبتذل. قال جوزف ستالين إنه يحقق الديمقراطية، فقتل من أجل إقناع الآخرين بمفهومه، عشرين مليون إنسان. النازيون في ألمانيا والفاشيون في إيطاليا كانوا يعلنون أن أنظمتهم ديمقراطية إلى العظم، كما حط الراحل معمر القذافي من شأن الديمقراطية بإطلاق اسمها كجزء من جماهيريته التي فتحت سجونا أكثر بكثير من مدارس! وها هي الممارسة تتعثر في بلد مثل لبنان، بعد أن تغير - أو كاد - قانون اللعبة في كل موسم انتخابي، وفي الأردن حيث اتهم أعضاء في البرلمان بفضائح، كما في غيرهما من الممارسات العربية. أما ربيع العرب فما زال يأمل بتطبيق الديمقراطية، ولكنها أيضا تفر من نخبته كما يتسرب الماء بين الأصابع.

في عدد الشهرين الأخيرين من الـ«فورن أفيرز»، المجلة المؤثرة في تشكيل فكر النخبة الأميركية، وأكاد أقول العالمية، العنوان الأبرز للمقال الرئيس هو «رأسمالية عدم المساواة». هذا العنوان له صدى في عدد «الإيكونومست» قبل الأخير، المجلة الأكثر قراءة في الغرب، الذي يقول «جيل من المتعطلين عن العمل»، كناية عن قصور في حل مشكلات البطالة. الفكرة هنا أن الديمقراطية - حتى في عقر دارها، الغرب الصناعي - بدت موضع شك، فلا هي حققت المساواة، ولا هي قدمت حلولا للمشكلات الاقتصادية التي ارتكبها في الأساس السياسيون، خصوصا مع الأزمات المالية التي تضرب عددا من الدول، والتي أنتجت البطالة الواسعة وسقوط قيمة العملة المحلية وانتشار الجريمة، بل اجتياح المظاهرات لمدن الغرب الصناعية مثل حركة احتلال شارع المال في نيويورك (وول ستريت)، إلى مظاهرات الشوارع الصاخبة في اليونان وإسبانيا.

الشعار الذي روج له بين عام 1970 – 2010 هو أن الغرب يريد أن ينشر الديمقراطية في العالم، إلى درجة إنشاء وقفية كبرى عام 1983 بملايين الدولارات - لم يحلم بها وودرو ويلسون نفسه – من أجل الترويج للديمقراطية في العالم غير الديمقراطي، على أساس من انتصار المعسكر الليبرالي الغربي على المعسكر الاشتراكي.

اليوم يثار تساؤل بكثافة من قبل مفكرين غربيين كبار: ماذا تحقق للأمن والسلام جراء نشر تلك الأفكار؟! لا شيء تقريبا، فما زالت الصراعات قائمة والحروب تتكاثر، إن لم تكن على نطاق عالمي، فهي على نطاق إقليمي مشاهد، فلا أفغانستان أصبحت، بعد بلايين الدولارات والكثير من الدماء، ديمقراطية، ولا العراق توفر له ذلك.

تبين أن الديمقراطية الغربية في جوهرها انتهت إلى حكم الأقلية، نخبة يتحكم فيها أصحاب ومديرو البنوك والشركات الكبرى وقوى الضغط التي تمول نخب الأحزاب في الحملات الانتخابية كي تتحكم في رقاب الناس، كما تبين أن السياسيين المحتكرين للعمل الحزبي والمتحكمين به من أعلى - بعض الكتاب يصفونهم بالمافيا - ليسوا جديرين بالثقة. عدد منهم يكتشف تباعا أنه متهرب من الضرائب، أو لديه حسابات سرية في بنوك الـ«أوف شور»، لم تستطع كل الأدوات الديمقراطية الرقابية أن تردع شره السياسي للمال، فوق ذلك الفشل الذريع في إدارة المجتمع التي انتهى ببطالة وديون.

«نهاية مسرح العرائس» عنوان الكتاب الذي ذاع للفرنسي هارفي كمب، حيث يصف الممارسة السياسية بأنها مسرح عرائس يتحكم فيه من يحرك الدمى، وتبعه كتاب آخر لديفيد جريبر بعنوان «المشروع الديمقراطي، تاريخ، أزمة، وحركة»، الذي وصف فيه حركة احتلال وول ستريت من الداخل على أنها عنوان لفشل السياسات المتبعة من النخب الأميركية الحاكمة. وتدفق من المطابع في الأشهر القليلة الأخيرة عدد من الكتب كلها تشرح الفشل في ما انتهت إليه الديمقراطية الغربية.

الديمقراطية الغربية في تراجع لسببين؛ الأول فشل السياسات الاقتصادية في أن تقدم للناس الأمان والخبز، والثاني ما تسببه النجاحات في الاقتصاد الصيني من قلق بالغ للنخب الاقتصادية والسياسية الغربية. فها هي الصين، التي لا تعرف الديمقراطية بمعناها البرجوازي الغربي - تعدد أحزاب وتنافس بينها - تحقق أعلى سرعة في النمو الاقتصادي، إلى درجة أنها سوف تصبح قريبا الدولة الأولى اقتصاديا في العالم. نجاح الصين هز فكرة راسخة، كثيرا ما اعتنى بها الفكر الليبرالي الغربي، والقائلة إن الديمقراطية بمعناها الغربي هي أفضل الطرق للتنمية، بل تجرأ أحد كتاب الغرب الكبار، وهو فوكوياما، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، بالقول إن انتشار الديمقراطية الغربية حتمي وسيعني نهاية التاريخ! نجاح الصين وضع تلك الفكرة في مكان التساؤل، لقد كانت صيحات المحتجين في وول ستريت «كفى لحكم الأقلية، أين الديمقراطية؟!»، كما كانت أصوات المتظاهرين في العاصمة اليونانية خير دليل على عقم نظرية فوكوياما.

إحدى الأفكار المركزية الأخرى التي تتداول في الغرب كسبب لتراجع الديمقراطيات تآكل الطبقة الوسطى، تلك الطبقة التي كانت تحمي وتدافع عن الديمقراطية الليبرالية وتمارسها من خلال صناديق الانتخاب، لم تعد موجودة كما كانت، ولم تعد مهتمة بصناديق الانتخاب بعد دخول شرائح كبيرة منها في أزمة الديون والبطالة، فلم تترك لها الديمقراطية إلا الخيبة.

في الوقت الذي يعيد الغرب التفكير في أسس الديمقراطية الليبرالية، على أنها وسيلة يمكن التفكير في خيار لها، يذهب العرب، تحت تأثير منوم مغناطيسي، إلى الفكرة الديمقراطية الليبرالية كآليات من دون النظر إلى الأهداف التي يجب أن تحقق كما لا تود طبقة وسطى يعتد بها، مستقرة ويمكن أن تدافع عن أهداف الديمقراطية في فضائنا العربي. يعتبر البعض وجود صناديق انتخاب، على أنه ديمقراطية، وأغلبية من الجماهير غارقة في الفقر والتخلف، ومن يذهب إلى تلك الصناديق يذهب إليها بمغريات دنيوية أو أخروية واهمة.

في وضع اقتصادي ينتشر فيه الفقر والبطالة وسطحية التعليم، وميزانيات تعتمد على الهبات والعطايا والدخل الريعي، وظهور طبقة طفيلية غير مستقلة تسمى خطأ الطبقة الوسطى، كيف يمكن في هذا الفضاء العربي أن تتحقق الديمقراطية؟ هل نحن نذهب إلى الحج - كما يقول المثل الشعبي - والناس عائدة منه؟ صلب الديمقراطية تحقيق وضع آمن واقتصاد منتج يحفظان كرامة المواطن، فهل تحقق ذلك حولنا؟ الإجابة من الأذكياء بالتأكيد ستكون بالنفي! .

الأمن ومحاربة التطرف أولوية رئيس الحكومة التونسية الجديد

■ رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة

تونس / متابعات :

أثناء خطاب نيل الثقة من المجلس الوطني التأسيسي، قال رئيس الوزراء التونسي الجديد، مهدي جمعة، إن حكومته استثنائية، فهي جاءت نتيجة توافق وطني غير مسبوق، مشيراً إلى أن حكومته ستكون «ملتزمة بالدستور وبخارطة طريق الحوار الوطني».

وتطرق جمعة إلى ما أسماها أولويات الحكومة، مشيراً إلى أنها تتمثل في إنجاح الانتخابات القادمة، وذلك عبر تهيئة البيئة المناسبة والضرورية لإنجاز انتخابات حرة وديمقراطية، تتساوى فيها كل الفرص والحظوظ.

وشدد على أنه سيولي أهمية خاصة واستثنائية للملف الأمني، من خلال مقاومة الإرهاب وتخصيص الإمكانيات اللازمة للتصدي للعنف وفرض القانون ومنع التحريض على العنف والكراهية.

وأضاف أنه سيعمل على تسخير كل إمكانيات حكومته لكشف الحقيقة في اغتيال بلعيد والبراهمي، إضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع البلدان المجاورة لتأمين المناطق الحدودية بإشراف أمننا وجيشنا.

كما أولى جمعة أهمية خاصة لضرورة معالجة الوضع الاقتصادي والمالي، ودفع عجلة الاقتصاد وتحسين البنية التحتية وتنمية الجهات وترشيد منظومة الدعم والتأمين على الصحة وإنقاذ المؤسسات العمومية وإنعاش المالية العمومية.

وبين أن تونس في حاجة لهدوء اجتماعي، وأن حكومته تتطلع لتعاون المنظمات التي رعت الحوار الوطني، ودعا إلى المحافظة على روح التضامن بين التونسيين بعيداً عن أجواء الاستقطاب السياسي والعقائدي الكبير الذي شهدته تونس في الفترة الماضية.

تجدر الإشارة إلى أن مواقف الأحزاب السياسية قد تفاوتت تجاه حكومة مهدي جمعة، وفي هذا السياق عبر تحالف الجبهة الشعبية، المتكون من تنظيمات يسارية وقومية عن رفضه لحكومة جمعة، وعلل ذلك بتضمنها وزراء سبق لهم أن عملوا مع حكومة العريض السابقة.

كما صرح القيادي في الحزب الجمهوري، عصام الشابي، بأن الجمهوري يتحفظ على الحكومة الجديدة، بسبب إبقائها على وزير الداخلية السابق لطفي بن جدو. وأضاف الشابي أن «تركيبة الحكومة الجديدة ستقلص من حظوظ التوافق حولها لا سيما مع جسامة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية».

واعتبر رئيس حزب نداء تونس، الباجي قائد السبسي، أن جمعة يتحمل المسؤولية عن اختياراته، مشيراً إلى كون تركيبة الحكومة تضم عناصر لها ميولات حزبية.

من جهتها، عبرت حركة النهضة عن دعمها لحكومة جمعة، وأكدت في بيان لها «أن الحكومة القادمة برئاسة مهدي جمعة هي حكومة الوفاق الوطني، وأننا سندعمها ونطالب الجميع بدعمها من أجل المرور الناجح نحو تحقيق أهم أهداف المرحلة المقبلة، وهو إجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن».

سيطرة للجيش الليبي بمدينة (سبها) وبدء حملات لجنة الدستور

طرابلس / متابعات :

دخلت قوات مكلفة من الجيش الليبي إلى قاعدة تمنهنت الجوية في سبها بجنوب البلاد والتي كان يسيطر عليها مسلحون موالون لنظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، في حين أعلن في طرابلس عن بدء الحملة الدعائية للمرشحين لانتخابات لجنة صياغة مشروع دستور ليبيا المقبل.

ونقلت الأنباء عن أحد القادة الميدانيين أن القوات -التي تضم كتائب من ثوار مصراتة السابقين- بسطت سيطرتها على القاعدة، وهي تقوم بعمليات تمشيط داخل المنطقة.

وكانت سبها شهدت اشتباكات عنيفة بين القوات المكلفة من رئاسة الأركان، والمسلحين الموالين للنظام السابق.

وتزامنت المواجهات مع وصول تعزيزات من أجل القضاء على الجماعات الموالية للنظام السابق التي لا تزال تحتل مواقع عدة في سبها ومحيطها.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن رئيس المجلس المحلي لمدينة سبها قوله إن الاشتباكات أصابت المدينة بالشلل، وإن معظم مرافق الدولة فيها مغلقة بما في ذلك المصارف والمدارس ومحطات التزود بالوقود.

في غضون ذلك عبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن قلقها من استمرار الاشتباكات في سبها ومن استمرار سقوط ضحايا.

ودعت اللجنة الأطراف المتحاربة لحماية الجرحى، وإبقاء المدنيين بعيدا عن دائرة المعارك.

وكان أنصار النظام السابق سيطروا على القاعدة العسكرية بالمنطقة بعد اندلاع مواجهات بين قبيلتي أولاد سليمان والتبو، ويشهد الجنوب الليبي بانتظام مواجهات دامية بين القبائل العربية والتبو المنحدرة من أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تنتقل بين ليبيا وتشاد والنيجر وتقول إنها تتعرض للتهميش في المجتمع الليبي.

سياسيا أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بدء الحملة الدعائية للمرشحين لانتخابات لجنة صياغة مشروع دستور ليبيا المقبل، المعروفة باسم لجنة الستين.

وقد لوحظ عزوف من الناخبين عن تسجيل أسمائهم في سجلات الانتخاب، مقارنة بانتخابات المؤتمر الوطني العام (البرلمان) التي شهدت إقبالا كبيرا من الناخبين والمرشحين على حد سواء.

ومن المقرر أن تستمر مدة الدعاية الانتخابية شهرا ونصف الشهر بهدف تمكين الناخبين من التعرف أكثر على المترشحين.

وكان نائب رئيس مجلس المفوضية عماد السايح قد صرح في وقت سابق بأن القائمة النهائية للمترشحين ضمت 650 مترشحا سيتنافسون على المقاعد الستين الموزعة بالتساوي على ثلاث مناطق هي الغرب والشرق والجنوب.

وأعلنت المفوضية في وقت سابق عن تمديد أجل التسجيل لتمكين مزيد من الليبيين من قيد أسمائهم في السجلات الانتخابية.

وكان مراقبون تحدثوا عن عزوف الليبيين عن التسجيل للتصويت في انتخابات الهيئة التأسيسية لكتابة الدستور في ظل تجاذبات بشأن التمديد للمؤتمر الوطني العام حتى نهاية العام المقبل.

وقالت مفوضية الانتخابات في وقت سابق إنها تأمل أن يبلغ عدد الناخبين المسجلين مليون شخص. وكان نحو 1.7 مليون ليبي شاركوا في انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني الذي ستتشكل لجنة الستين بموجب قانون صدر عنه هذا العام.

■ أفراد من الجيش الليبي في مدينة (سبها)

شهيد في رام الله برصاص الاحتلال الإسرائيلي

الأراضي المحتلة / رام الله / متابعات:

استشهد شاب فلسطيني في العشرينيات من عمره قبل ظهر أمس الأربعاء بعد أن أطلق جنود الاحتلال النار عليه من نقطة عسكرية شرق مدينة رام الله في الضفة الغربية.

وأكدت مصادر طبية في الهلال الأحمر الفلسطيني استشهاد الشاب محمد محمود مبارك (22 عاما) بعد إصابته بثلاث رصاصات في الظهر.

وقال الضابط في الإسعاف الفلسطيني بسام عابد إن قوات الاحتلال احتجزت سيارة الإسعاف التي كانت تقل الشهيد بعد الوصول إليه، مشيرا إلى أنه فارق الحياة فور إصابته.

والشهيد هو نجل رئيس لجنة خدمات مخيم الجلزون للاجئين الفلسطينيين، وقالت عائلته إنه ذهب لعمله في إحدى شركات المقاولات برام الله، وقد فوجئت العائلة بنبأ استشهاده برصاص الاحتلال.

وزعمت مصادر إعلامية إسرائيلية أن الشاب الفلسطيني فتح النار على جنود إسرائيليين قرب بؤرة استيطانية شرق مدينة رام الله، وقام الجنود بإطلاق النار عليه وقتله دون وقوع إصابات في صفوفهم.

ونشرت مواقع إسرائيلية صورة للشهيد ملقى على الأرض، فيما قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية إن قوات الاحتلال استدعت خبراء متفجرات وقوات إضافية إلى مكان الحادث.

■ الشهيد الفلسطيني محمد محمود مبارك

الدبلوماسية هي الحل بسوريا

أبدت صحف أميركية اهتماما كبيرا بالأزمة السورية المتفاقمة، وقال بعضها إن الدبلوماسية تبقى الخيار الأفضل للحل، وذلك رغم الخلافات بين النظام والمعارضة في جنيف2، وتساءلت أخرى عن كيفية تجميع أجزاء سوريا التي مزقتها الحرب الأهلية المستعرة منذ قرابة ثلاث سنوات.

فقد قالت صحيفة لوس أنجلوس تايمز في افتتاحيتها إن الدبلوماسية تبقى الخيار الأفضل لحل الأزمة السورية المتفاقمة ولوضع حد للحرب الأهلية المستعرة بالبلاد منذ قرابة ثلاث سنوات.

وأضافت الصحيفة القول إنه رغم الخلافات الكبيرة بين موفدي النظام السوري ومندوبي المعارضة، فإن مؤتمر جنيف2 الذي بدأ الأربعاء الماضي يشكل بحد ذاته فرصة نادرة للبحث عن حل للأزمة.

وقالت الصحيفة إنه رغم انخفاض سقف التوقعات في جنيف2، من الممكن أن يساعد على وقف القتل في سوريا وعلى تسريع إيصال المساعدات الإنسانية للشعب السوري وعلى وضع الأساس لحل سياسي للأزمة المستعصية.

وأشارت الصحيفة -في مقال للكاتب كولين غرافي- إلى أن التقارير عن جرائم الحرب المنسوبة للنظام السوري من خلال قتل وتعذيب المعتقلين يمكن استخدامها دليلا ضد الرئيس السوري بشار الأسد.

وأوضحت الصحيفة أنه لا أحد يعرف أسماء الضحايا، ولكن أرقامهم معروفة وآثار التعذيب على أجسادهم ظاهرة، مضيفة أنه ينبغي للذين يمعنون في القتل في سوريا من أجل الحفاظ على السلطة أن يعلموا أنهم يتحملون مسؤولية أفعالهم، وتساءلت عن جدوى الانتصار في الصراع إذا كانت النتيجة الجلب للوقوف أمام المحكمة في لاهاي.

من جانبها تساءلت صحيفة ذي كريستيان ساينس مونيتور عن كيفية تجميع أشلاء الوطن السوري، وقالت في افتتاحيتها إنه إذا استمرت المباحثات المباشرة بين النظام والمعارضة، فإن الهدف يجب أن يتمثل في إيجاد حكومة انتقالية بحيث تحظى بشريعة إجراء انتخابات في البلاد.

وأضافت الصحيفة أن سوريا تشهد فراغا سياسيا، ما يتطلب وجود ضغوط خارجية من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي بين الطرفين المتنازعين.

وأوضحت أن الرئيس السوري بشار الأسد دعم الأغلبية السنية في البلاد، وذلك بسبب سياسته القمعية القاسية واستخدامه لأساليب التعذيب والأسلحة الكيميائية ضدهم، وأن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية يعاني أيضا من الانقسامات ويلقى التجاهل من جانب بعض جماعات «المتمردين» التي تقاتل في سوريا.

وأضافت الصحيفة أن الأسد يلقى دعما من إيران، وأن طهران تسعى للحل في سوريا من خلال الانتخابات، ولكن الطرفين عادة يلجآن لتزوير الانتخابات في بلديهما، ولذا فإن أي انتخابات للحل في سوريا يجب أن تجري تحت رقابة أجنبية وفي ظل وقف تام لإطلاق النار في البلاد.

ورجحت الصحيفة أن يسفر مؤتمر جنيف2 عن اتفاق على حكومة انتقالية في سوريا يكون لديها القوة الكافية على إجراء انتخابات وتشمل قادة ومسؤولين يحظون بالاحترام من الطرفين المتصارعين.

في السياق، أشارت صحيفة واشنطن تايمز إلى مؤتمر جنيف2 وقالت إنه ما أن انطلق حتى هدد وزير الخارجية السوري وليد المعلم بالانسحاب.

من جانبها تحدثت مجلة تايم عن المأساة التي يعانيها اللاجئون السوريون، وقالت إن اللجوء قد يبدو مؤقتا في بداية الأمر، ولكنه سرعان ما يتحول إلى معاناة دائمة.

في السياق أيضا، أشارت صحيفة نيويورك تايمز -في مقال للكاتب سيرغي شميمان- إلى ما وصفته بانخفاض سقف التوقعات لجنيف2، وذلك في ظل سعي النظام السوري لمناقشة كيفية وقف «الإرهاب» الذي يعني به النظام المعارضة من المعتدلين وغير المعتدلين، في مقابل إصرار المعارضة على تنحية الأسد.

انفتاح العالم على إيران يحبط إسرائيل

بعد أيام من بدء تطبيق الاتفاق النووي المؤقت الذي توصلت إليه إيران والدول الكبرى بشأن برنامج طهران النووي، عبرت النخب الإسرائيلية عن قلقها إزاء فرص نجاح المسار الدبلوماسي في تفكيك هذا البرنامج.

ودعا البروفسور يحزكيل درور، الذي يوصف بأنه «أبو الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي» صناع القرار في تل أبيب إلى الاستعداد لتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية في حال فشل المسار الدبلوماسي في تحقيق الرهانات المعقودة عليه، وفي حال لم تقم واشنطن حدة بشن هجوم على إيران.

وفي ورقة صادرة عن «مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية» التابع لجامعة بارايلان، قال درور إن إحباط المشروع النووي الإيراني يمثل مصلحة إسرائيلية إستراتيجية، مشدداً على أن نجاح إيران بإنتاج سلاح نووي سيشعل سباق تسلح نووي خطير بالمنطقة يفقد إسرائيل تفوقها النوعي.

وعلى الرغم من أن درور يرى أن إيران سترد على الهجوم الإسرائيلي، فإنه يحذر من المبالغة في تقدير حجم الرد الإيراني. وتوقع أن يفضي الهجوم الإسرائيلي على إيران إلى تدهور علاقات تل أبيب مع واشنطن والمجتمع الدولي. مشيراً إلى أن مواجهة هذه النتائج تتطلب طرح مبادرة إسرائيلية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفي مقال نشرته «إسرائيل اليوم» استهجن دان مرغليت (كبير معلقي الصحيفة) سعي عدد من الشركات الأوروبية إلى الاستثمار بإيران في وقت تقلص من مستويات استثمارها بإسرائيل، معتبراً أن هذا السلوك سيشجع إيران على التشدد في المفاوضات على الاتفاق النهائي.

وأشار مرغليت إلى قرار اتخذته عدة شركات للتقنيات المتقدمة في ألمانيا بمقاطعة نظيراتها في إسرائيل «في الوقت الذي تقف هذه الشركات في طابور طويل أمام بوابات إيران لانتظار فرصتها في الاستثمار هناك».

وفي السياق ذاته ، قالت كيرنو مرتسيانو موفدة القناة الثانية الإسرائيلية إلى منتدى دافوس إن الإيرانيين حققوا «نصراً دبلوماسياً واضحاً» على إسرائيل، مشيرة إلى أن تحذيرات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من مخاطر نووي إيران لم تترك انطباع لدى معظم الذين حضروا أعمال المنتدى.

وفي تقرير بثته القناة الليلة الماضية، أشارت مرتسيانو إلى أن «هجوم الابتسامات» الذي يواصله الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف «يؤتي أكله» متوقعة أن تمثل جلسات المنتدى «نقطة تحول فارقة نحو تعزيز مكانة إيران الدولية وتحسين وضعها الاقتصادي».

ولفتت مرتسيانو الأنظار إلى أن حرص ممثلي الدول والشركات الأجنبية على التقرب من طهران جاء على الرغم من المواقف المتشددة التي عبر عنها روحاني وظريف، والتي أكدا فيها أن إيران لن تقوم بتفكيك أي من منشآتها النووية.

من ناحيته، قال المعلق بالقناة يهود يعاري إن «الانفتاح العالمي على إيران لم يسفر بعد عن حدوث تحول إيجابي فارق في أوضاعها الاقتصادية».

وأضاف خلال مشاركته في برنامج «أستوديو السبت» أنه طالما لم تحدث زيادة كبيرة على إنتاج النفط، فإن الأوضاع الاقتصادية في إيران ستظل تراوح مكانها. وطهران تنتج حالياً مليون برميل فقط من النفط يومياً، مشيراً إلى أنها كانت تنتج قبل العقوبات ما بين أربعة وخمسة ملايين برميل.